

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٦/١٤٤٦

- الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارنة .
وعضوية القضاة السادة
محمد المحادين ، هاني قاقيش ، د. فؤاد الدرادكة ، د. عيسى المومني .

الممثلة :
سلطنة المياه .

وكيلها المحامي بلال نصيرات .

الممثلة ضدّه :
محمد إبراهيم أحمد العزام .

وكيلاه المحاميان بلال العزام وصخر صوالحة .

بتاريخ ٢٠١٦/٣/١٦ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر
عن محكمة استئناف حقوق إربد في الـ دعوى رقم (٢٠١٦/٨٥٢) بتاريخ
٢٠١٦/٢/٢٨ والمتضمن رد الاستئناف موضوعاً وتأييد القرار المستأنف الصادر عن
محكمة بداية حقوق إربد في الدعوى رقم (٢٠١٥/١٢٢٠) بتاريخ ٢٠١٥/٩/٢٩
والقاضي : (بإلزام المدعى عليها بأن تدفع للمدعي مبلغ (٤٠٦٤٣,٢٧٢٧٥) ديناراً
وتضمن المدعى عليها الرسوم والمصاريف ومبلغ (١٠٠٠) دينار أتعاب محاماة
والفائدة القانونية بواقع (٩) % تسري بعد مرور شهر على اكتساب الحكم الدرجة
القطعية في حال عدم الدفع) وتضمن المستأنفة أصلياً (المدعى عليها) كامل الرسوم
والمصاريف بالإضافة إلى مبلغ خمسمئة دينار أتعاب محاماة .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :

١- أخطأت محكمة الاستئناف باعتماد تقرير الخبرة حيث إن تقرير الخبرة لا يتناسب وتقرير لجنة المنشئ وجاءت الأسعار عالية جداً بالمقارنة معه ولم يستأنسوا بتقرير لجنة المنشئ .

٢- أخطأت محكمة الاستئناف باعتماد تقرير الخبرة من حيث الأسعار حيث إن الأسعار بتلك المنطقة أقل بكثير مما قدره الخبراء ومخالف لأحكام المادة العاشرة من قانون الاستملاك .

٣- أخطأت المحكمة حيث إن المساحة المحسوبة للمميز ضده غير دقيقة ومبنية على غير أسس قانونية سليمة ومخالفة للأصول .

٤- إن الخبراء لم يبينوا الأسس التي اعتمدوا عليها في إعداد تقرير الخبرة وكيف توصلوا إلى المساحة المقتطعة والأسعار .

• هذه الأسباب طلب وكيل الممیزة قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن المدعي / المميز ضده قد أقام بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢٧ الدعوى رقم (٢٠١٥/١٢٢٠) لدى محكمة حقوق إربد بمواجهته المدعي عليها الممیزة سلطة المياه للمطالبة بالتعويض عن الاستملاك الواقع على قطعة الأرض رقم (٨٠) حوض (٣) من أراضي الشونة الشمالية وهي نوع الميري مساحتها (٤١٧٠٧) م^٢ مسجلة باسم المدعي وآخرين وقد تم استملاك كامل القطعة المذكورة لأغراض الجهة المدعي عليها واستكمل الاستملاك مراحلها القانونية .

نظرت محكمة البداية الدعوى وأصدرت بتاريخ ٢٠١٥/٩/٢٩ حكماً المتضمن إلزام الجهة المدعى عليها بمبلغ (٤٠٦٤٣,٢٧٢٧٥) ديناراً وتضمينها الرسوم والمصاريف و (١٠٠٠) دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية حسب قانون الاستملاك .

لم تقبل المدعى عليها بهذا الحكم فطعن فيه استئنافاً وتبعها المدعى بلائحة استئناف تبغي .

حيث قررت محكمة استئناف إربد في القضية رقم (٢٠١٦/٨٥٢) بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٨ رد الاستئنافين وتأييد القرار المستأنف وتضمين الجهة المستأنفة أصلياً كامل الرسوم والمصاريف التي تكبدها المدعى عن مرحلة الاستئناف بالإضافة إلى مبلغ (٥٠٠) دينار أتعاب محاماة عن المرحلة المذكورة .

لم يقبل وكيل المدعى عليها بالقرار الاستئنافي فطعن فيه تمييزاً للأسباب الواردة بلائحة التمييز المقدمة بتاريخ ٢٠١٦/٣/١٦ ضمن المهلة القانونية .

وتبلغ وكيل المميز ضده لائحة التمييز بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٧ .

وعن كفاءة أسباب التمييز المتعلقة بالطعن بتقرير الخبرة المعتمد فإن محكمة الاستئناف كمحكمة موضوع أجرت خبرة فنية بمعرفة ثلاثة خبراء ترك لها الطرفان أمر انتخابهم وقد نهض الخبراء بالمهمة الموكولة إليهم حيث وصفوا قطعة الأرض موضوع الدعوى وموقعها وشكلها وترتيبها ومدى استفادتها من الخدمات والطرق التي تخدمها إن وجدت وبينوا مقدار المساحة المستملاك وهي (كامل القطعة) (٤١٧٠٧) م^٢ وأنه لم ينتج عن الاستملاك أية فضلات وقدروا التعويض بتاريخ الاستملاك وهو ٢٠١٤/١٢/١ مع مراعاة أحكام المادة العاشرة من قانون الاستملاك وجاء التقدير بواقع (٤٧) ديناراً للمتر المربع للمساحة المستملاك .

وحيث لم يرد على هذا التقرير أي مطعن واقعي أو قانوني فإن اعتماده في الحكم واقع في محله مما يوجب رد هذه الأسباب .

لـ _____ هذا نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٧ شعبان سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ٢٤/٥/٢٠١٦ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو

عضو

نائب الرئيس

نائب الرئيس

عضو

عضو

نائب الرئيس

نائب الرئيس

رئيس الديوان

دقق ب.ع